وفاة رفعت الأسد قبل محاكمته عن الفظائع التي ارتكبها في حماة

(جنيف، في 21-01-2026) توفي رفعت الأسد، نائب الرئيس السوري الأسبق المتهم في سويسرا بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية يوم 20 كانون الثاني/يناير 2026 في الإمارات العربية المتحدة عن عمرٍ يناهز 88 عاماً. وكان المدّعون السوريون يأملون منذ زمن طويل أن يُحاكم رفعت الأسد في سويسرا عن الجرائم التي ارتكبها في مجزرة حماة، لكن وفاته تطوي فصلًا مهمًا في مسعاهم لتحقيق العدالة. وكانت منظمة ترايل إنترناشونال قد عبّرت مراراً عن مخاوفها إزاء طول مدة الإجراءات، وهي تأسف بشدّة للنتيجة التي أفضت إليها هذه القضية التاريخية.

تداولت مصادر رسمية اليوم على نطاقٍ واسع خبر وفاة "جزّار حماة". وكان رفعت الأسد، وهو أحد أبرز أركان نظام الأسد وعمّ الرئيس السوري السابق بشار الأسد، قد عاد إلى سوريا في العام 2021، هربًا من حكم بالسجن لمدة 4 سنوات صدر بحقه في فرنسا بتهم تتعلّق بتبييض الأموال واختلاس الأموال العامة في سوريا. وقد مكث في البلاد حتى سقوط النظام السوري في كانون الأول/ ديسمبر 2024، قبل أن يفِرّ إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لمعلوماتٍ كُشف عنها اليوم.

وتأتي وفاة رفعت الأسد بعد مرور ما يقارب العامين على توجيه مكتب المدعي العام السويسري لائحة اتهام ضدّه، لتُختتم بذلك إجراءات كانت قد تعثرت أمام المحكمة الجنائية الفدرالية بسبب نقاشات مطوّلة حول أهليته للمثول أمام المحكمة.

وكان من المزمع أن تنظر القضية السويسرية في مسؤوليته الجنائية كقائد لسرايا الدفاع عن الفظائع التي ارتُكبت في مدينة حماة السورية في 2 شباط/فبراير من العام 1982 على يد القوات السورية. وقد استمرت العملية، التي هدفت إلى قمع انتفاضة مسلّحة ضد النظام، قرابة شهر كامل، حوصر خلالها المدنيون داخل المدينة في وقتٍ أشارت فيه التقارير إلى مقتل ما بين 10,000 و40,000 مدني، فيما تعرّضت أعداد كبيرة للتعذيب والاختفاء القسري.

وتعليقاً على الخبر، قال أحد المدعين السوريين في الإجراءات القضائية الجارية في سويسرا: "اليوم يوم شديد الظلم. نحن نناضل منذ العام 2013 من أجل تحقيق العدالة. ومع ذلك، فقد أتاحت الإجراءات القضائية تحقيق أهداف مهمة، من بينها إصدار مذكرة توقيف بحقه وتوجيه الاتهام إليه عن الجرائم التي ارتكبها بحق أهل حماة."

وعلى الرغم من النداءات المتكرّرة التي وجهتها منظمة ترايل إنترناشونال للمضي قدمًا على وجه السرعة نظرًا لتقدّم أعمار الأطراف المعنية، فإن القضية ستُطوى الآن من دون أن يُنظر فيها، ومن دون أن تلقى أسئلة الضحايا السوريين أيّ إجابة.

وتعيد هذه النهاية المفاجئة للإجراءات القانونية إلى الأذهان قضية مماثلة تتعلّق بخالد نزّار، وزير الدفاع الجزائري الأسبق، الذي كانت قضيته، على غرار قضية رفعت الأسد، تتعلّق بجرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، وقد حالت وفاته دون إجراء محاكمته بعد تحقيقٍ دام أكثر من عشر سنوات. وتسلّط هاتان القضيتان معاً الضوء على حالات التأخير الشديد التي لا تزال تعرقل إجراءات التقاضي بشأن الجرائم الدولية في سويسرا، ممّا يقوّض وصول الضحايا إلى العدالة.

وأعرب بنوا ميستر، المستشار القانوني لمنظمة ترايل إنترناشونال عن خيبة أملٍ عميقة إزاء ذلك، فقال: "ترتدي هاتان القضيتان أهميةً تاريخيةً، ليس فقط لجهة السعي إلى تحقيق العدالة عن الجرائم الجسيمة والفظيعة التي ارتُكبت في سوريا والجزائر فحسب، بل لأنهما تمثّلان محاولةً أوسع نطاقاً للتصدّي لظاهرة الإفلات من العقاب المتفشية في البلدين. فقد انتظر عدد لا يحصى من الضحايا تحقيق المساءلة على مدى عقودٍ من الزمن."

وتدعو ترايل إنترناشونال سويسرا لتخصيص الموارد الكافية والضمانات اللازمة إلى سلطات التحقيق والادعاء لديها من أجل ضمان ملاحقة الجرائم الدولية بفعالية ومن دون تأخير لا مبرّر له.